

Distr.
GENERAL

S/1995/297
9 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٩٦٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لمدة ستة أشهر تنتهي في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفي ذلك القرار، طلب مجلس الأمن إليّ أن أقدم إليه تقريرين بحلول ٩ شباط/فبراير و ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥ عن اضطلاع البعثة بولايتها، وسلامة السكان المعرضين للخطر، والحالة الإنسانية للاجئين، والتقدم المحرز نحو إعادتهم إلى الوطن. وهذا التقرير يشمل التطورات المستجدة منذ تقرير المؤرخ ٦ شباط/فبراير (S/1995/107).

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت بعثة من أعضاء مجلس الأمن بزيارة لرواندا يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ وقدمت استنتاجاتها إلى المجلس في تقريرها المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير (S/1995/164). وأكدت البعثة أنه ما دام هناك مليونان من الروانديين في المخيمات داخل البلاد وخارجها فلن تزول حالة الاضطراب التي تسود رواندا. وفي هذا الصدد، أكدت البعثة أن هناك ترابطا بين القضايا التي تواجهها الحكومة، المتمثلة في إعادة التوطين، والمصالحة، والتعمير، والحاجة إلى إقامة العدالة. ودعت البعثة الحكومة إلى مضاعفة جهودها من أجل تهيئة ظروف مواتية ومناخ مناسب لتشجيع العودة إلى الوطن وتيسيرها.

ثانيا - الجوانب السياسية

٣ - لقد مضى عام منذ اجتاحت رواندا عملية إبادة الأجناس التي راح ضحيتها ما لا يقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. وقد قدمت تعزيتي الحارة لحكومة رواندا وشعبها في الرسالة التي بعثت بها بمناسبة الذكرى الأولى لتلك المأساة، وأكدت فيها أنه ينبغي عدم السماح مرة أخرى لمرتكبي مثل هذه الجرائم بالإفلات من العقاب. كما عبرت عن استمرار دعم الأمم المتحدة لعملية بناء مجتمع رواندي جديد يقوم على التسامح والوثام والعدل.

* 9510095 *

٤ - وطراً قدر كبير من التحسن على الحالة العامة في رواندا خلال الأشهر التسعة التي انقضت منذ تولت الحكومة الجديدة السلطة في ذلك البلد. فقد انتعش القطاع الخاص مع توفر جو من الأمن النسبي؛ وبدأ النشاط يدب في الأسواق والحوانيت والأعمال التجارية الصغيرة، كما بدأت الأنشطة الزراعية من جديد، وفتحت المدارس أبوابها مرة أخرى.

٥ - وفي ١٦ شباط/فبراير، بدأت إذاعة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بث برامجها التي تستمر طوال أيام الأسبوع وتذاع بثلاث لغات، وذلك في محاولة لتقديم معلومات موضوعية لأفراد الشعب الرواندي داخل البلد ولللاجئين منهم في المخيمات بالخارج. وهناك خطط جاهزة لزيادة فترة البث التي تقدمها إذاعة البعثة.

٦ - وقد ذكرت في تقرير المؤرخ ٦ شباط/فبراير أنه على الرغم من كون رواندا لا تزال تواجه مشاكل فيما يتعلق بإعادة التوطين والمصالحة وإعادة بناء هيكلها الإداري، تتطور الحالة العامة تطوراً إيجابياً. غير أنه ظهرت خلال الشهرين الماضيين حالات توتر وقلق وتردت الحالة الأمنية في البلد. فقد اغتيل رئيس شرطة بوتير في كمين نُصب له في ٤ آذار/مارس؛ وأفادت التقارير أن مخرابين مسلحين دخلوا إلى رواندا؛ بينما تقوم الحكومة باحتجاز أعداد متزايدة من الناس.

٧ - وقد أسهمت هذه التطورات في خفض أعداد اللاجئين الروانديين المعادين إلى وطنهم من زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي، خفضاً شديداً. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد بالبلد موجودين في المخيمات ويخشون العودة إلى ديارهم، إما لعدم اطمئنانهم إلى الحالة الأمنية في مجتمعاتهم المحلية أو لخوفهم من العناصر المتطرفة الموجودة في المخيمات.

٨ - وثمة تقارير تشير إلى أن القوات المسلحة التابعة لحكومة رواندا السابقة تتدرب وتعيد التسليح. فعلى مدى الشهرين الماضيين، قُبض على جنود تابعين لقوات الحكومة الرواندية السابقة يحملون أسلحة وقنابل يدوية وألغاماً مضادة للأفراد. ولذلك، زاد جيش رواندا الوطني من الإجراءات الأمنية وعزز الدوريات التي يقوم بها على الحدود.

٩ - وأدى اتخاذ هذه الإجراءات ضد المتسللين المحتملين إلى وقوع حوادث تمس الأمم المتحدة وموظفين دوليين. فقد تعرضت سيارات الأمم المتحدة وموظفيها للتفتيش واحتجزت إمدادات وسلع ومعدات تابعة لها في مطار كيغالي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تبدي السلطات الحكومية على المستويين المتوسط والأدنى تعاوناً في أحيان كثيرة. وقد شنت إذاعة رواندا خلال الشهر الماضي حملة إعلامية مثيرة للدهشة

في خبثها، وأذاعت ادعاءات لا أساس لها عن سوء تصرف أفراد البعثة. غير أن تلك الإذاعة عادت فاتخذت من البعثة موقفاً أكثر توازناً، بعد أن احتج ممثلي الخاص على تلك الحملة.

١٠ - وناقش ممثلي الخاص مع رئيس جمهورية رواندا، باستير بيزيمونغو، ونائب الرئيس ووزير الدفاع، اللواء بول كاغامي، العلاقة بين البعثة وجيش رواندا الوطني. وأعاد الرئيس ونائب الرئيس التأكيد على تأييد حكومتهما لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وقال إنه ينبغي، خلال الاجتماعات المشتركة التي تعقد كل أسبوعين بين قيادات الطرفين، تسوية الحوادث الطفيفة، وأضاف الرئيس أن بعض الإحباط، ولا سيما عند المستوى الأدنى، ناشئ عن تصور عدم استطاعة الحكومة ممارسة سلطتها السيادية الكاملة في رواندا طالما ظل هناك وجود عسكري كبير للبعثة في البلد. وفي هذا الخصوص، رأى الرئيس ونائب الرئيس ضرورة إجراء مناقشة، في الوقت المناسب، بشأن إنهاء ولاية البعثة وسحبها تدريجياً من رواندا.

ثالثاً - الجوانب القانونية والمتعلقة بحقوق الإنسان

١١ - نتيجة لتزايد حدة التوتر في بعض أجزاء رواندا، عززت العملية الميدانية لحقوق الإنسان، في رواندا أنشطة الرصد التي تضطلع بها، خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، كان عدد موظفي العملية ١١٣ موظفاً يعملون في ١١ مكتباً ميدانياً، وموزعين على النحو التالي: ٥٥ موظفاً يعملون بعقود قصيرة الأجل، و ٣٠ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٢ من موظفي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأوروبي، و ٨ خبراء قدمتهم حكومات سويسرا والنرويج وهولندا. ومن المتوقع أن يتم في ١٩ نيسان/أبريل وزع وحدة أسهم بها الاتحاد الأوروبي تضم نحو ٢٨ من موظفي حقوق الإنسان، فضلاً عن وزع عدد إضافي من متطوعي الأمم المتحدة.

١٢ - ويعمل موظفو حقوق الإنسان بصورة مباشرة مع السكان والمسؤولين الحكوميين والقادة المدنيين في جميع أنحاء البلد. وهم يعملون من أجل تعزيز احترام حقوق المواطن الفرد وترسيخ الشعور بالثقة والاستقرار.

١٣ - وتعد إقامة نظام قضائي فعال واحدة من المشاكل الأشد إلحاحاً التي تواجه الحكومة. ورغم أن الحكومة وقوات الأمن تبدلان في أغلب الأحيان جهوداً من أجل الالتزام بالإجراءات الصحيحة، تجرى عمليات إلقاء القبض على الأشخاص بصورة تعسفية أحياناً. ويحتجز أفراد كثيرون دون أمل في اتخاذ إجراءات لمحاكمتهم خلال فترة زمنية معقولة. ويوجد في سجون رواندا، المكتظة بالسجناء، نحو ٢٧ ٠٠٠ سجين. فسجن كيغالي مثلاً، الذي بني لاستيعاب ٥٠٠ ١ سجين، يضم حالياً ما يزيد عن ٧ ٠٠٠ سجين. وفي ١٦ آذار/مارس، مات ٢٤ شخصاً في زنزانة احتجزتهم الشرطة بها.

١٤ - ومؤخراً، أصدرت وحدة التعاون التقني التابعة للعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا برنامجاً شاملاً يلبي احتياجات الحكومة في إقامة مجتمع مدني قائم على احترام حقوق الإنسان. ويتضمن هذا البرنامج، الذي وضع بالتشاور الوثيق مع الوزارات الحكومية المناسبة، توصيات لاتخاذ تدابير لتسهيل مقاضاة المشتبه فيهم المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة تمس حقوق الإنسان. كما يتضمن البرنامج استراتيجية لإدخال حقوق الإنسان كمادة تثقيفية في مدارس رواندا ومؤسساتها الحكومية.

١٥ - وقد وجه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد خوسيه ايلالا - لاسو، نداء دولياً من أجل مساعدة حكومة رواندا على إعادة بناء النظام القضائي. كما دعا إلى تقديم تبرعات مالية من أجل تعيين أعداد إضافية من مراقبي حقوق الإنسان الذين ستتضمن واجباتهم العمل بصورة مباشرة مع النظام القضائي. وقد زار المفوض السامي رواندا في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل، حيث أتيحت له فرصة لكي يناقش مع المسؤولين الحكوميين كثيراً من القضايا المذكورة أعلاه.

رابعا - المحكمة الدولية

١٦ - قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٩٧٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥، أن يكون مقر المحكمة الدولية لرواندا في أروشا (جمهورية تنزانيا المتحدة). وسيقوم فريق مؤلف من خبراء من الأمانة العامة للأمم المتحدة والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بزيارة جمهورية تنزانيا المتحدة قريباً لتأمين مبانٍ للمحكمة الدولية لرواندا وللتفاوض مع السلطات التنزانية بشأن الاتفاقات الضرورية.

١٧ - وفي ٧ آذار/مارس، بعثت برسالة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلاً عن الدول غير الأعضاء التي لديها بمقر الأمم المتحدة بعثات دائمة تتمتع بمركز المراقب، لدعوتها إلى ترشيح قضاة للمحكمة. وطلبت أن تقدم هذه الترشيحات بحلول ٧ نيسان/أبريل عام ١٩٩٥.

١٨ - وقد أنشئ مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية في كيغالي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وتولى السيد راكوتومانانا، نائب المدعي العام، منصبه في ٢٠ آذار/مارس. وفي بيان أصدره في ٥ نيسان/أبريل القاضي غولدستون، المدعي العام الأول، أعلن أن المحكمة تقوم بتجهيز نحو ٤٠٠ قضية وأن من المتوقع أن تعرض القضية الأولى على المحكمة في النصف الثاني من السنة. وما فتئ موظفو المحكمة يقومون، منذ كانون الثاني/يناير، بجمع المعلومات والأدلة في رواندا والبلدان الأخرى. وبالنظر إلى أهمية العمل المتعين إنجازاً وحجمه، مطلوب موظفون أكثر خبرة؛ وتبذل الآن الجهود لتأمين الموظفين اللازمين. وإنني أعرب عن امتناني لبعض الدول الأعضاء التي أعلنت تبرعها لدعم أنشطة المحكمة وأدعو إلى تقديم المزيد من هذه المساعدة لتمكين المحكمة من الاضطلاع بمهامها.

خامسا - الجوانب العسكرية

١٩ - في ١ نيسان/أبريل، بلغ قوام قوة البعثة ٥٢٩ ٥ جنديا و ٢٩٧ مراقبا عسكريا (انظر المرفق). ومنذ تقرير المؤرخ ٦ شباط/فبراير جرى وزع سرية إشارة هندية، واستعيض عن الكتيبة المشتركة بين البلدان الأفريقية بكتيبة سنغالية مؤلفة من ٢٤١ فردا من جميع الرتب، وجرى تناوب السرية الملاوية المؤلفة من ١٨١ فردا ومجموعة الدعم الطبي الاسترالية المؤلفة من ٢٩٣ فردا، وتم بالكامل وزع مجموعة الدعم السوقي الكندية المؤلفة من ٩٥ فردا.

٢٠ - وقد ظلت البعثة تعمل تحت ضغوط إضافية نتيجة لتدهور الحالة الأمنية مؤخرا. وكما ذكر آنفا، زادت خلال فترة الإبلاغ، حالات التحرش والتخويف الموجهة ضد البعثة وموظفي الأمم المتحدة الآخرين، وممتلكاتها ومنشآتها.

٢١ - وفي ١٥ شباط/فبراير، أصابت القنابل اليدوية ونيران الأسلحة الصغيرة مقر قيادة البعثة في موتورا، شرق جيسيني، حيث تتمركز الكتيبة التونسية، وذلك في هجوم متعمد، بلا سابق استفزاز، على منشأة إشارة تابعة للبعثة. وفي اليوم التالي، وبينما كان ثمانية أفراد من دورية تابعة للبعثة يقومون بالتحقيق في الظروف المحيطة بالهجوم، أصيب هؤلاء بفعل لغم أرضي يرجح أن يكون المهاجمون قد زرعه. وفي ٥ آذار/مارس، أُلقيت ثلاث قنابل يدوية على مركز الحراسة التابع للوحدة النيجيرية في بيومبا، حيث أصيب جنديان، إصابة أحدهما خطيرة.

٢٢ - وكانت هذه أول حوادث تقع منذ نهاية الحرب الأهلية وتستهدف فيها قوات الأمم المتحدة عن عمد فيما يبدو. وقد قام ممثلي الخاص وقائد القوة بإبلاغ السلطات بما يساورهما من قلق عميق إزاء ذلك، وأعرب أعضاء الحكومة عن أسفهم لوقوع هذه الهجمات، مشيرين إلى أنها كانت حوادث معزولة. وتجري التحقيقات الآن لتحديد ظروف هذه الأعمال وهويات مرتكبيها.

٢٣ - وقد وضعت آليات لتمكين البعثة وجيش رواندا الوطني من إقامة اتصالات وتبادل وجهات النظر، سواء على مستوى القيادة أو مستوى ضباط الأركان. ومن شأن هذه الترتيبات أن تسهل إزالة أسباب الشكاوى وتعزيز التعاون والتنسيق. بيد أن الحالة الأمنية المتدهورة أدت إلى توتر العلاقات بين البعثة والجيش الوطني الرواندي. وفي حقيقة الأمر، قام ذلك الجيش مرارا وتكرارا بتقييد حركة أفراد البعثة ومنعهم من الوصول إلى بعض المناطق. وقد أثّر هذا على قدرة البعثة على أداء مهامها المكلفة بها أداء كاملا فعلا.

٢٤ - كذلك ووجهت صعوبات عند تناوب القوات، عندما وضعت العراقيين أمام أفراد تابعين للبعثة أو منعوا من الدخول في مطار كيغالي. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن الاتفاق النموذجي بشأن مركز القوات (A/45/594)، الذي تتجلى فيه المبادئ والممارسات العرفية لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، يتضمن أحكاما تنظم دخول أفراد عمليات حفظ السلام وإقامتهم ومغادرتهم. ويتضمن الاتفاق المتعلق بمركز البعثة وأفرادها، المبرم في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أحكاما مطابقة لتلك الأحكام.

وعقب تعديل ولاية البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤ وتولي الحكومة الحالية في تموز/يوليه ١٩٩٤، بدأ تبادل الرسائل لكي تشكل اتفاقا بين الأمم المتحدة وحكومة رواندا. ولم يكن الغرض من ذلك إعادة تأكيد انطباق الاتفاق المبرم في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الذي لا يُعد - وفقا لمبادئ القانون الدولي الراسخة - موضع شك، بل تكميل ذلك الاتفاق بإيراد التغييرات الحادثة في ولاية البعثة. بيد أن الحكومة لم ترد حتى الآن، على الرغم من إرسال عدة مذكرات. وإني آمل أن تُحل هذه المسألة عاجلا وأن توافق الحكومة على احترام التزاماتها المقررة بموجب الاتفاق.

٢٥ - وهناك حاجة ماسة إلى برنامج شامل يستهدف إزالة الألغام. على أن حكومة رواندا لم ترد بعد على عروض الأمم المتحدة بتقديم المساعدات لإزالة الألغام، ومسح حقول الألغام، وتوسيمها. ومن شأن مثل هذا البرنامج أن يحقق جملة أمور، منها فتح الكثير من المناطق، بما فيها حقول الزراعة أمام العائدين. وقد قام فريق من خبراء الألغام تابع لوزارة دفاع الولايات المتحدة بزيارة رواندا مؤخرا، وأجرى مناقشات مع البعثة بشأن امكانية وضع خطة عمل بهذا الصدد. وفي غضون ذلك، تواصلت أفرقة تدمير المتفجرات التابعة للبعثة القيام بعمليات محدودة لإزالة الألغام، لا سيما في المناطق الحضرية.

سادسا - الشرطة المدنية

٢٦ - ذكرت في تقرير المؤرخ ٦ شباط/فبراير أن البعثة تواصل جهودها لمساعدة حكومة رواندا على تدريب قوة شرطة وطنية متكاملة جديدة. ومن المتوقع أن يكتمل بنهاية نيسان/أبريل تدريب ٣٠٠ دركي و ٢٠ معلما، وهو التدريب الذي بدأ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٤. وقد طلبت الحكومة أن تقوم البعثة بتدريب ٤٠٠ دركي إضافي قبل البدء في برنامج تدريب ١٠٠ مدرب الذي كان من المقرر أن يبدأ في حزيران/يونيه.

٢٧ - وعقب تلقي طلب من الحكومة، عين مراقب شرطة مدنية تابع للبعثة كي يقدم المساعدة الى رئيس أركان قوات الدرك الوطنية من أجل تحديد الاحتياجات التشغيلية التي تضمن أن يكون جنود الدرك، عند اتمام تدريبهم، جاهزين ومؤهلين للوزع تأهيلات.

٢٨ - وبسبب القيود المالية والمادية، تأخر برنامج تدريب شرطة المجتمعات المحلية الذي كان من المقرر أن يبدأ في شباط/فبراير. وقد أبلغت الحكومة البعثة أنها تضاعف جهودها من أجل الحصول على الموارد اللازمة للسماح ببدء التدريب في أقرب فرصة ممكنة. وبمجرد الحصول على التمويل ستبدأ البعثة برنامجا لتدريب نحو ٥٠٠ ١ من أفراد شرطة المجتمعات المحلية.

٢٩ - ويضم عنصر الشرطة المدنية بالبعثة، كجزء من أنشطته في مجال الرصد والتحقيق، أفرقة تتكون من عدد يتراوح بين ٣ و ٤ مراقبين في كل من مقاطعات البلد، البالغ عددها ١١ مقاطعة. وهؤلاء المراقبون

يعملون بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ويقدمون المساعدة الى القائمين برصد حالة حقوق الإنسان وأفراد البعثة في أداء واجباتهم.

٣٠ - وما زالت البعثة تواجه نقصا شديدا في أفراد الشرطة المدنية، وهي حالة تضعف بشدة من قدرتها على الوفاء بمهامها الموسعة. وبينما ازداد قوام عنصر الشرطة المدنية بالبعثة، وفقا للقرار ٩٦٥ (١٩٩٤)، الى ١٢٠ مراقب شرطة لا يوزع حاليا إلا ٥٨ مراقبا. وهؤلاء المراقبون مقدمون من ألمانيا (٩) وجيبوتي (٧) وزامبيا (٤) وغانا (١٠) وغينيا - بيساو (٨) ومالي (١٠) ونيجيريا (١٠).

٣١ - ومثلما أكدت تقارير سابقة، توجد حاجة جد عاجلة الى مزيد من مراقبي الشرطة المدنية الناطقين بالفرنسية. وفي هذا الصدد، اتصلت مرة أخرى في ٢٢ شباط/فبراير بالدول الأعضاء، بما فيها ١٣ بلدا ناطقا بالفرنسية، للتحقق من مدى اهتمامها بتقديم مراقبي شرطة مدنيين إضافيين. ولم أتلق حتى الآن أي رد إيجابي.

سابعاً - الجوانب الإنسانية

٣٢ - أعلن مجتمع المانحين الدولي، في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد بإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عن التبرع بنحو ٥٨٧ مليون دولار لدعم برنامج الحكومة للإصلاح والتعمير. بيد أن البطء في تحويل تعهدات المانحين الى دعم فعلي أدى الى مشاكل وإلى إحباط متعظم على أرض الواقع.

٣٣ - ويواصل البرنامج الإنساني في رواندا الحرص على تقديم الإغاثة في حالة الطوارئ للسكان المتضررين، فضلا عن الاضطلاع بالأنشطة التي تهدف الى مساعدة الحكومة على العمل بفعالية. بيد أن التقدم في هذه المجالات قد تأثر بندرة الموارد المتاحة. وحتى تاريخه، لم يحول الى أموال فعلية إلا قسط صغير نسبيا من التبرعات المعلن عنها في مؤتمر المائدة المستديرة المعقود بإشراف البرنامج الإنمائي. ويصدق هذا أيضا على الاستجابة لنداء ١٩٩٥ الموحد المشترك بين الوكالات الداعي الى تقديم المساعدة الإنسانية، الذي وجه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفي ١ نيسان/أبريل، بلغ مجموع الأموال في الصندوق الاستثماري لرواندا ٨٥٧ ٧١٠ ٤ من دولارات الولايات المتحدة ويجري انفاق معظمها لدعم الجهاز القضائي الوطني.

٣٤ - وتوجد حالات عجز شديد في الأغذية داخل البلد وفي المنطقة دون الإقليمية. ويشير تقييم المحاصيل الذي اشتركت في اجرائه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) مع برنامج الأغذية العالمي الى أن محصول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ قد انخفض انخفاضاً شديداً عن محاصيل السنوات الماضية. وإذا أريد تجنب ملاقة نحو ٣ ملايين لاجئ ومشرد داخليا من رواندا وبوروندي حتفهم جوعاً وتجنب المعاناة من سوء التغذية، لزم أن يقدم المجتمع الدولي معونة غذائية سريعة كبيرة. وفي نفس

الوقت، توزع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية البذور والأدوات على السكان المتضررين. كما يوجد برنامج لحماية البذور والماشية، وهو برنامج يخدم الفئات الأكثر تأثراً. وتسعى برامج تقديم الأغذية مقابل العمل، التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي، الى تشجيع اصلاح البنية الأساسية وتعزيز الأمن الغذائي.

٣٥ - ولا تزال المشاكل التي تؤثر على الأطفال تلقى اهتماما خاصا. وتقوم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتسجيل القصر غير المصحوبين بأسرهم، كما تحاول جمع شمل الأسر. وحتى الآن، أمكن جمع شمل قرابة ٣ ٠٠٠ طفل مع أسرهم؛ كما يتوقع التوسع في المستقبل القريب في برامج تقديم الإرشاد النفسي والاجتماعي والعلاج من الصدمات النفسية. وجرى التوصل الى اتفاق مع وزارة العدل على السماح بنقل ٤٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٧ سنة، مسجونين بزعم اشتراكهم في أعمال الإبادة الجماعية، الى موقع منفصل مخصص للأطفال وحدهم. ونتيجة للمشاورات التي أجريت مع وزارة الدفاع، يتوقع تسريح نحو ٤ ٠٠٠ "جندي طفل" في وقت قريب.

٣٦ - وطرأت بعض التحسينات في قطاع الصحة. وأعيد فتح أبواب قرابة نصف مراكز التطعيم التي كانت تعمل قبل نيسان/أبريل ١٩٩٤، وعددها ٢٨٠ مركزا، وبدأ برنامج لتزويدها بالمعدات. وأعيد فتح ٢٦ مركزا لتغذية الأطفال غير المصحوبين بأسرهم، وهي تتلقى معونة غذائية تكميلية. ويعتزم تشغيل ١٠٠ مركز تغذية خلال عام ١٩٩٥. ويجري بنشاط تشجيع المشاريع المتصلة بتنظيم الأسرة ورعاية الأم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٣٧ - وضاعفت الوكالات الإنسانية جهودها لضمان الحصول على التعليم على نطاق أوسع. وتضمن هذا توزيع موارد ولوازم حجرات الدراسة الأساسية ومنهج لحالات الطوارئ لما يربو على ١٤٠ ٠٠٠ تلميذ بالمدارس الابتدائية. وقد وزعت مجموعات مواد التدريس الخاصة بحالات الطوارئ على أكثر من ٧ ٠٠٠ معلم يقدمون خدماتهم لنحو ٦٠٠ ٠٠٠ طفل في رواندا. ويجري اتخاذ خطوات لتكييف تلك المجموعات بحيث تلائم احتياجات الشباب بالسجون ولبرامج الإلمام بالقراءة والكتابة والتدريب على المهارات الأساسية، ولا سيما للشباب والنساء. وبدأ، في شباط/فبراير، مشروع نموذجي لتنفيذ مجموعات مواد التدريس الخاصة بحالات الطوارئ في مخيمات اللاجئين.

٣٨ - ويجري في سياق "عملية العودة" الاضطلاع بأنشطة للتسجيل بعودة المشردين داخليا عودة طوعية. وقد أغلقت ستة مخيمات للمشردين داخليا، وأعيد توطين نحو ٤٠ ٠٠٠ شخص في مجتمعاتهم المحلية الأصلية، حيث تنفذ الوكالات مشاريع إعادة التأهيل. وتضم مخيمات المشردين داخليا الباقية ما يربو على ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد. وفي بعض أنحاء رواندا، تعتبر تلك المخيمات مرتعا للأنشطة المزعزعة للاستقرار؛ وهي مخيمات تتوق الحكومة الى إغلاقها في أقرب وقت ممكن.

٣٩ - وما حدث مؤخرا من تدهور في حالة الأمن مقترن بعدم توافر الموارد كان له أثر سلبي على إعادة توطين العائدين. كما أن ازدياد تحقق السلطات الرواندية من هويات هؤلاء قد عرقل التقدم نحو زيادة معدل إعادة اللاجئين الى الوطن. وكان من المتوقع أن تؤدي الترتيبات الأخيرة التي اتخذها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، التي عقدها مع حكومات جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير بهدف ضمان الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين في البلدين الى المساعدة على الحد من الترويع ومن ثم السماح بزيادة معدل الإعادة الى الوطن. بيد أن معظم اللاجئين الذين عادوا الى رواندا خلال الشهرين الأولين من العام، يقدر عددهم بـ ٦٠ ٠٠٠ لاجئ، كانوا من مجموع حالات عام ١٩٥٩. أما غالبية اللاجئين الأحدث الذين عادوا حتى الآن فهي من النساء والأطفال. وتيسر مؤسسات الأمم المتحدة إعادتهم الى الوطن، عن طريق تسهيلات الاستقبال والنقل.

٤٠ - وحاليا، يقدر عدد العائدين من مجموع حالات عام ١٩٥٩ بما يربو على ٦٠٠ ٠٠٠ شخص. وقد أصبحت إعادة توطينهم مشكلة رئيسية للسلطات، نظرا لأن كثيرا منهم قد احتلوا بصورة غير قانونية ديار وأراضي المهاجرين الذين رحلوا مؤخرا وبدأ بعضهم أيضا في العودة الى ديارهم. وتحتاج الحكومة بصورة عاجلة الى موارد لتلبية احتياجات مجموعتي العائدين، على السواء، بطريقة تضمن العدالة وتشجع على تحقيق المصالحة. وتيسيرا لإعادة إدماج العائدين في المجتمع، سيتعين تزويدهم بالمساعدة في مجالات التعليم والإسكان والتدريب على الوظائف. وثمة شاغل خطير يرتبط بالعائدين من مجموع حالات عام ١٩٥٩، وهو العدد الكبير من الماشية (الذي يقدر بـ ٥٠٠ ٠٠٠ رأس) الذي جلبوه معهم. وينذر عدم توفر مساحات الرعي وكميات المياه الكافية لتلك القطعان، بالاقتران بالأمراض التي تصيب الماشية، بوقوع كارثة إيكولوجية.

٤١ - وتمثل الحلول الجاري إيجادها للتحديات الإنسانية التي تواجهها رواندا عنصرا حيويا في الجهود الدولية المبذولة للمساهمة في المصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي. ولا غنى عن المساعدة المستمرة إذا أريد تحقيق تقدم، لا سيما على ضوء ما ترتب على الحرب من عواقب منذرة بوقوع كوارث واستمرار عدم توافر موارد تتاح للحكومة.

ثامنا - الجوانب الإدارية والمالية

٤٢ - أذنت لي الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٠/٤٩ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بالدخول في التزامات لفترة قوامها أربعة أشهر، من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥، بمعدل شهري لا يتجاوز إجماليه ١٥ مليون دولار فيما يتعلق بالإبقاء على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وحدد هذا المبلغ على أساس القوة المأذون بها آنذاك المكونة من ٣٢٠ مراقبا عسكريا و ٥٠٠ جندي و ٩٠ من الشرطة المدنية و ٣٩٨ موظفا مدنيا. وبعد ذلك، أذن مجلس الأمن بزيادة في قوة عنصر الشرطة المدنية، من ٩٠ إلى ١٢٠ من مراقبي الشرطة. وقدم تقريرني عن تمويل البعثة للفترة من

١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ والابقاء عليها على أساس شهري بعد ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/49/375/Add.2) إلى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها الحالية.

٤٣ - وفي شهر آذار/مارس ١٩٩٥، كانت الأنصبة غير المسددة في حساب البعثة الخاص تبلغ ٤٦,٥ مليون دولار، وكانت القيمة الإجمالية للأنصبة المقررة المتبقية لجميع عمليات حفظ السلم تبلغ ٦٦٢,٨ مليون دولار.

تاسعا - ملاحظات

٤٤ - تهدد التوترات المتجددة التقدم المحرز في رواندا على مدى الأشهر التسعة الماضية. ويتعين على الحكومة والمجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة وضع رواندا على طريق الاستقرار والمصالحة الوطنية والتعمير.

٤٥ - بيد أنه من المحتمل أن تظل هذه الأهداف بعيدة المنال طالما بقي مليونان من الروانديين في المخيمات خارج بلدهم. ومن المؤكد أن ما يشعر به كثير من الروانديين من مهانة وإحساس بالظلم بعد الإبادة الجماعية أمر مفهوم ولكن لا يمكن السماح لهذا الإحساس بشل عملية الشفاء التي يجب أن تحدث إذا أريد لرواندا أن تستعيد السلم والانسجام. وهكذا، تحث الحكومة على بذل جهود أكثر اتساما بالعزم والتصميم وتستهدف تشجيع ظهور جو من الثقة واليقين وتهيئة ظروف تشجع اللاجئين والمشردين غير المشتبه في تورطهم في الإبادة الجماعية على الإيمان بقدرتهم على العودة إلى وطنهم بأمان. وفي الوقت ذاته، يجب اتخاذ خطوات لمحاكمة المذنبين في هذه الإبادة في أقرب فرصة ممكنة.

٤٦ - وهكذا، فإنني أرحب باتخاذ مجلس الأمن لقراره ٩٧٨ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير، وهو القرار الذي يطلب من الدول الأعضاء إلقاء القبض على الأشخاص الذين تتوافر أدلة كافية على مسؤوليتهم الجنائية عن الإبادة الجماعية. ويحدوني الأمل أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات المتابعة اللازمة وتساعد على ضمان بدء أعمال المحكمة الدولية لرواندا في أقرب وقت ممكن. ومما يؤكد الحاجة إلى مثل هذه الخطوات التقارير المزعجة الأخيرة، التي تتحدث عن قيام عناصر من القوات المسلحة التابعة لحكومة رواندا السابقة في البلدان المجاورة بالتدرب على الأعمال العسكرية وبتجميع السلاح. ويجب على الحكومات التي قد تحدث مثل هذه الأنشطة في أقاليمها أن تكتفل ألا تصبح بلدانها قواعد للإغارة على رواندا.

٤٧ - واحتياجات رواندا فيما يتعلق بإصلاح هيكلها الإدارية وبالتعمير الاجتماعي والاقتصادي كبيرة. ومن الواضح أن الموارد المحدودة تعني عدم قدرة الحكومة على التصدي وحدها لجميع المشاكل التي تواجه البلد. فهي تحتاج إلى مساعدة جيرانها والمجتمع الدولي وإلى تعاونهم معها. ولذلك، فإنني أحث المانحين على بذل كل ما بوسعهم للإسراع بتدفق المعونة على رواندا. وفي هذا الصدد، قد تود الدول الأعضاء أن تنظر

في توصيل الأموال عن طريق الصندوق الاستثماري لرواندا، الذي يمكنه أن يصرف المساعدات بسرعة وفعالية.

٤٨ - وتعد التحرشات المتزايدة التي تتعرض لها الأمم المتحدة وموظفوها العاملون في رواندا مصدرا آخر من مصادر القلق الشديد. وتظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا آلية ضرورية من آليات بناء الثقة، ويضيف وجودها بعدا هاما إلى جهود الحكومة المبذولة لتهيئة جو من الاستقرار والثقة والأمن. كما يساعد وجود البعثة على تهيئة ظروف تؤدي إلى إعادة توطين اللاجئين والمشردين وتوفير معونات التعمير. وهكذا، فإنني أحث الحكومة على أن تبدي للبعثة التعاون اللازم، الذي بدونونه لن تستطيع البعثة تنفيذ ولايتها ويجد المجتمع الدولي صعوبة أشد في الاستجابة لاحتياجات إصلاح رواندا. كما أود أن أذكر الحكومة بمسؤوليتها عن سلامة جميع موظفي البعثة وأمنهم، وعن ضمان احترام انتقالهم في جميع أرجاء البلد وإمكانية وصولهم إليها.

٤٩ - والولاية الحالية للبعثة، بصورتها المحددة بموجب قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٦٥ (١٩٩٤)، ستنتهي في ٩ حزيران/يونيه. وقد أشار كبار المسؤولين الروانديين إلى أن الموقف في البلد تغير منذ تموز/يوليه الماضي وأنه ينبغي إعادة النظر في ولاية البعثة ودورها في الوقت المناسب. ولذلك، طلبت من ممثلي الخاص أن ينظر، بالتشاور مع الحكومة، في التعديلات التي يمكن إجراؤها على ولاية البعثة. وبناء على نصيحته، سأقدم في تقريرتي القادم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن الدور الذي تستطيع البعثة أدائه في رواندا بعد ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٥٠ - لقد أكد المجلس الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي عن الأمن والاستقرار والسلم في المنطقة. ووفقا لآخر دعوة وجهها المجلس إلى دول المنطقة لكي تنظم مثل هذا المؤتمر، أنوي القيام بالمشاورات اللازمة مع تلك الدول بقصد تحديد نوع المساعدة التي قد تحتاج إليها في هذا الصدد.

٥١ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاص، السيد شهريار م. خان، وقائد القوة، اللواء غي توسينان، وجميع أفراد البعثة من المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة المدنية، على إسهامهم في تحقيق السلم والاستقرار في رواندا في ظروف جد شاقة.

المرفق

تكوين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا
في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥

المجموع الكلي	الشرطة المدنية	الأفراد العسكريون			البلد
		المجموع	مراقبون	جنود	
١٧		١٧	١٧		الاتحاد الروسي
٨١١		٨١١		٨١١	اثيوبيا
١		١	١		الأرجنتين
٣	٣	-			الأردن
٣٠٢		٣٠٢		٣٠٢	استراليا
٩	٩	-			ألمانيا
٢٣		٢٣	٢٣		أوروغواي
٣٤		٣٤	٣٣	١	بنغلاديش
٢		٢	٢		بولندا
٢		٢		٢	تشاد
٨٥٠		٨٥٠	١٠	٨٤٠	تونس
٧	٧	-			جيبوتي
٨٥٧	٤	٨٥٣	٢٠	٨٣٣	زامبيا
٢٤		٢٤	٢٤		زمبابوي
٢٤١		٢٤١		٢٤١	السنغال
٨٨٧	١٠	٨٧٧	٣٥	٨٤٢	غانا
١٧		١٧	١٧		غينيا
٥	٥	-			غينيا - بيساو
١		١	١		فيجي
١٢٥		١٢٥	٢٠	١٠٥	كندا
٢٤٠	١٠	٢٣٠	٣١	١٩٩	مالي
١٩٩		١٩٩	١٤	١٨٥	ملاوي
٢		٢		٢	المملكة المتحدة
١٥		١٥	١٥		النمسا
٣٦٠	١٠	٣٥٠	١٧	٣٣٣	نيجيريا
٨٥٠		٨٥٠	١٧	٨٣٣	الهند
٥ ٨٨٤	٥٨	٥ ٨٢٦	٢٩٧	٥ ٥٢٩	المجموع